

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

شركة إبراهيم الزهراني وأحمد المالكي
للمحاماة والإستشارات القانونية
IBRAHIM AL-ZAHRANI AND AHMED AL-MALKI
LAW FIRM AND LEGA CONSULTATIONS

المحتوى

03 من نحن
04 رؤيتنا
04 رسالتنا
04 قيمنا المهنية
05 كلمة المؤسسين
06 خدماتنا القانونيّة
08 القطاعات التي تخدمها الشركة
08 الفريق القانوني والإداري
08 الاعتمادات والتراخيص والعضويات
09 الميزة التنافسية
09 العرض الفني
15 العرض المالي

شركة إبراهيم الزهراني وأحمد المالكي
للمحاماة والإستشارات القانونية
IBRAHIM AL-ZAHRANI AND AHMED AL-MALKI
LAW FIRM AND LEGA CONSULTATIONS

الملف التعريفي والعرض الفني والمالي
شركة إبراهيم الزهراني وأحمد المالكي
للمحاماة والاستشارات القانونية
محامون | مستشارون | محكمون.

من نحن

تأسست شركة إبراهيم الزهراني وأحمد المالكي للمحاماة والاستشارات القانونية عام 2023م، بوصفها شركة مهنية سعودية يقودها مؤسسون بخبرة قانونية تتجاوز أحد عشر عامًا في مباشرة الأعمال القضائية والاستشارية، وتمثيل العملاء أمام الجهات المختصة داخل المملكة. تعمل الشركة من مقرها الرئيسي في جدة وفرعها في الرياض على تقديم خدمات قانونية متكاملة للأفراد والمنشآت، مع تركيز خاص على حماية الحقوق، وضبط الالتزامات، ومعالجة النزاعات، ودعم القرارات التجارية والتنظيمية قبل نشوء المخاطر أو عند وقوعها.

ويأتي هذا الملف لعرض القدرات الفنية للشركة، ومنهجيتها في تقديم الخدمة القانونية، ونطاق الأعمال المقترحة، والإطار المالي المنظم للتعاقد، بما يتيح تقييم الخدمة على أساس واضح من الاختصاص، المسؤولية، والالتزام المهني.



رؤيتنا

أن تكون شركتنا ضمن الشركات القانونية السعودية الموثوقة في تقديم المعالجة النظامية الدقيقة والتمثيل المهني الرصين، والخدمات القانونية التي تحفظ مصالح العملاء، وتدعم استقرار أعمالهم وتعاملاتهم.

رسالتنا

تقديم خدمات قانونية واستشارية متخصصة، تقوم على فهم مركز العميل النظامي، وتحليل الوقائع والمستندات، وبناء حلول عملية قابلة للتنفيذ أمام الجهات القضائية والتنظيمية، مع الالتزام بالسرية، وجودة الإجراء، ووضوح الرأي، ودقة المتابعة.

قيمنا المهنية

- المسؤولية: نتعامل مع كل ملف بوصفه التزامًا مهنيًا يتطلب عناية دقيقة، وتقديرًا صحيحًا للأثر القانوني والمالي والتجاري المترتب عليه.
- النزاهة: نلتزم بالوضوح في الرأي القانوني، ونعرض المخاطر والفرص كما هي، دون مبالغة في الوعود أو تهوين من التعقيدات.
- السرية: نحافظ على معلومات العملاء ومستنداتهم ومراكزهم النظامية ضمن أعلى درجات التحفظ المهني.
- الدقة: نؤسس أعمالنا على قراءة نظامية منضبطة، وصياغة محكمة، ومراجعة دقيقة للإجراءات والمستندات.
- الفاعلية: نركز على الحل الذي يخدم مصلحة العميل بأقصر مسار نظامي ممكن، دون إطالة غير لازمة أو إجراءات لا تضيف قيمة.



كلمة المؤسسين

تأسست شركة إبراهيم الزهراني وأحمد المالكي للمحاماة والاستشارات القانونية على قناعة راسخة بأن العمل القانوني لا يقتصر على مباشرة النزاع بعد وقوعه، بل يبدأ من قراءة المخاطر قبل نشوئها، وبناء الموقف النظامي السليم، وحماية مصالح العميل في كل مرحلة من مراحل تعامله أو نشاطه. ومن هذا المنطلق، نعمل على تقديم خدمة قانونية مهنية تجمع بين وضوح الرأي، ودقة الإجراء، وحسن إدارة الملف، سواء في الاستشارات، أو العقود، أو التقاضي، أو التحكيم، أو الامتثال، أو غيرها من الأعمال القانونية التي تتطلب عناية متخصصة.

إن علاقتنا بعملائنا تقوم على الثقة والمسؤولية والسرية، وعلى إدراك أن كل ملف قانوني يحمل أثرًا مباشرًا على قرار، أو حق، أو مركز مالي، أو سمعة تجارية. لذلك نحرص على أن تكون معالجتنا القانونية عملية، واضحة، ومبنية على فهم دقيق للوقائع والأنظمة والإجراءات.

شركة إبراهيم الزهراني وأحمد المالكي
للمحاماة والاستشارات القانونية

خدماتنا

تقدم الشركة خدمات قانونية متكاملة للأفراد والمنشآت، تغطي مراحل الوقاية القانونية، وإدارة النزاعات، وتمثيل العملاء، وصياغة التصرفات النظامية، ومعالجة الالتزامات، بما يتوافق مع الأنظمة السعودية ومتطلبات الجهات القضائية والتنظيمية.

التقاضي والتمثيل القضائي: تمثيل العملاء أمام المحاكم واللجان والجهات المختصة، وإعداد اللوائح والمذكرات والدفوع، ومتابعة القضايا في مراحلها المختلفة حتى صدور الأحكام أو إنهاء النزاع وفق المسار النظامي المناسب.

الاستشارات القانونية والشرعية: تقديم الرأي القانوني والشرعي في المسائل التي تواجه الأفراد والمنشآت، من خلال دراسة الوقائع والمستندات، وتحديد الموقف النظامي، وبيان الخيارات المتاحة وآثار كل خيار.

العقود والاتفاقيات: إعداد ومراجعة وصياغة العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم، بما يضمن وضوح الالتزامات، وحماية الحقوق، وتقليل الثغرات، وتحقيق التوازن النظامي بين أطراف العلاقة التعاقدية.

الشركات والأعمال التجارية: تقديم الدعم القانوني للشركات ورواد الأعمال في التأسيس، التعديل، الحوكمة، العقود التجارية، وعلاقات الشركاء، والامتثال، والنزاعات التجارية المرتبطة بالنشاط.

التحكيم وتسوية المنازعات: إدارة ملفات التحكيم والتسويات، وتمثيل العملاء في النزاعات التي تتطلب حلولًا بديلة، مع التركيز على السرية، وسرعة المعالجة، وحماية المصالح التجارية والقانونية.

الإفلاس وإعادة التنظيم المالي: مساندة المنشآت في تقييم أوضاعها النظامية والمالية، وتحديد المسار المناسب بين إعادة التنظيم، التسوية، أو التصفية، وفق الإجراءات المعتمدة في نظام الإفلاس.

الحوكمة والامتثال: مساعدة الشركات في بناء سياسات وإجراءات داخلية منضبطة، ومراجعة مستوى الالتزام بالأنظمة واللوائح، وتقليل المخاطر الناتجة عن ضعف الرقابة أو عدم الامتثال.

الاستثمار الأجنبي: تقديم الدعم القانوني للمستثمرين الأجانب في التأسيس، التراخيص، السجلات، المتطلبات النظامية، وتمثيلهم أمام الجهات ذات العلاقة داخل المملكة.

المنازعات العقارية: معالجة النزاعات المرتبطة بالصكوك، العقود العقارية، الإيجارات، التطوير العقاري، والحقوق المتصلة بالأصول العقارية، سواء من خلال التفاوض أو التقاضي أو التحكيم.

التركات والأوقاف والوصايا: تقديم الخدمات القانونية والشرعية المتعلقة بحصر الورثة، قسمة التركات، النزاعات بين الورثة، الوقف، النظارة، الوصايا، وإثباتها أو المنازعة بشأنها أمام الجهات المختصة.

الملكية الفكرية والعلامات التجارية: تقديم الدعم القانوني في تسجيل العلامات التجارية وحمايتها، ومتابعة الاعتراضات والمنازعات المرتبطة بالحقوق الفكرية والتجارية.

القضايا الجزائية والجنائية: تمثيل العملاء في القضايا الجنائية، وإعداد الدفوع والمذكرات، ومتابعة الإجراءات أمام جهات التحقيق والمحاكم المختصة، وفق ما تقتضيه طبيعة كل ملف.

القطاعات التي تخدمها الشركة

تخدم الشركة قاعدة متنوعة من العملاء، تشمل المنشآت التجارية، الشركات المحلية والأجنبية، شركات النقل والخدمات اللوجستية، شركات الطاقة، الشركات التقنية، المنشآت الطبية، رواد الأعمال، والأفراد. وتتعامل الشركة مع كل قطاع وفق خصوصيته النظامية والتشغيلية، بما يجعل الخدمة القانونية مرتبطة بطبيعة النشاط ومخاطره، لا مجرد معالجة عامة منفصلة عن واقع العميل.

الفريق القانوني والإداري

تضم الشركة فريقًا من المحامين المرخصين والمستشارين والكوادر الإدارية المتخصصة في إدارة الملفات القانونية ومتابعة إجراءاتها، بما يضمن توزيع المهام وفق طبيعة كل ملف ودرجة تعقيده. ويعمل الفريق ضمن منظومة مهنية موحدة تجمع بين التحليل القانوني، الصياغة الدقيقة، المتابعة الإجرائية، والتواصل المنظم مع العميل، بما يحقق جودة الخدمة واستمرارية المتابعة في كل مرحلة من مراحل العمل.

الاعتمادات والتراخيص والعضويات

تمارس شركة إبراهيم الزهراني وأحمد المالكي للمحاماة والاستشارات القانونية أعمالها من خلال محامين ومستشارين مرخصين وفق المتطلبات النظامية ذات العلاقة، وبما يؤهلها لتقديم الخدمات القانونية والتمثيل أمام الجهات المختصة داخل المملكة.

وتشمل الاعتمادات والتراخيص:

- الترخيص من وزارة العدل.
- الترخيص من الهيئة السعودية للمحامين.
- الترخيص من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- العضوية لدى منصة اعتماد.
- العضوية لدى منصة خبرة العدلية.

الميزة التنافسية

تتمثل الميزة التنافسية لشركتنا في الجمع بين الخبرة العملية للمؤسسين، والحضور المهني في جدة والرياض، وتنوع الخدمات القانونية المقدمة للأفراد والمنشآت، مع قدرة على التعامل مع الملفات من زاويتين متكاملتين: زاوية النزاع عند وقوعه، وزاوية الوقاية القانونية قبل نشوئه. ولا تعتمد الشركة على تقديم رأي قانوني مجرد، بل تعمل على بناء موقف نظامي قابل للتنفيذ، يقوم على فهم الوقائع، ضبط المستندات، تقدير المخاطر، ثم اختيار الإجراء الأنسب من حيث الأثر والتكلفة والمدة.

العرض الفني

يحدد هذا العرض الإطار الفني لتنفيذ الأعمال القانونية محل التكليف، من حيث النطاق، آلية العمل، فريق التنفيذ، المتابعة، السرية، والضوابط المهنية، بما يضمن علاقة واضحة بين العميل وشركة إبراهيم الزهراني وأحمد المالكي للمحاماة والاستشارات القانونية.

فهمنا لاحتياج العميل

ينطلق هذا العرض من حاجة العميل إلى معالجة قانونية منظمة، لا تقتصر على تقديم رأي أو مباشرة إجراء، بل تمتد إلى حماية مركزه النظامي، وتقليل المخاطر، وإدارة الالتزامات والنزاعات وفق مسار مهني واضح. وتتعامل الشركة مع كل تكليف من خلال فهم الوقائع، وفحص المستندات، وتحديد الأثر القانوني والمالي، ثم اختيار الإجراء الأنسب بحسب طبيعة الملف والنتيجة الممكنة.



نطاق الخدمات المقترحة

يشمل نطاق الخدمات ما يتم الاتفاق عليه مع العميل كتابة، بحسب طبيعة الاحتياج، ومن ذلك:

- تقديم الاستشارات القانونية والشرعية.
- إعداد ومراجعة العقود والاتفاقيات.
- مباشرة القضايا والمطالبات والدفوع.
- التمثيل أمام الجهات القضائية والتنظيمية.
- إدارة التسويات والمفاوضات.
- أعمال التحكيم وتسوية المنازعات.
- خدمات الشركات والامتثال والحوكمة.
- أي خدمات قانونية إضافية يتم النص عليها في نطاق التكليف.



آلية تنفيذ الأعمال القانونية

تلتزم الشركة بتنفيذ الأعمال القانونية وفق مسار واضح يبدأ باستلام الطلب والمستندات، ثم دراسة الملف، وتحديد المركز النظامي، واعتماد خطة العمل، ومباشرة الإجراءات، ثم المتابعة حتى إنجاز نطاق التكليف. ويتم توثيق المراحل الجوهرية في الملف بما يضمن وضوح ما تم، وما يلزم استكماله، وما يترتب على كل مرحلة من آثار أو متطلبات.

منهجية استقبال ودراسة القضايا أو الطلبات

تبدأ الشركة بدراسة أولية للطلب لتحديد طبيعته، والجهة المختصة، والمستندات اللازمة، ومدى كفاية البيانات المقدمة. وبعد اكتمال المتطلبات الأساسية، يتم تحليل الوقائع والمستندات، وتقدير نقاط القوة والضعف، وبيان الخيارات النظامية المتاحة، قبل اعتماد أي إجراء جوهري.

مراحل العمل والإجراءات

تمر الأعمال القانونية، بحسب طبيعتها، بالمراحل الآتية:

المرحلة	مضمونها
الاستلام	تلقي الطلب والمستندات وتحديد نطاق التكليف
الدراسة	فحص الوقائع والمركز النظامي
التخطيط	تحديد المسار والإجراء المناسب
التنفيذ	إعداد المخرجات أو مباشرة الإجراءات
المتابعة	تحديث العميل بالمستجدات الجوهرية
الإغلاق	إنهاء نطاق العمل أو الانتقال لمرحلة لاحقة

المدد الزمنية المتوقعة

تحدد المدد الزمنية بحسب نوع الخدمة، حجم المستندات، درجة التعقيد، وتجاوب الأطراف والجهات ذات العلاقة. وتقدم الشركة مدة تقديرية عند بدء العمل، مع مراعاة أن القضايا والإجراءات المرتبطة بالمحاكم أو الجهات الحكومية تسير وفق الجداول والإجراءات المعتمدة لدى تلك الجهات.

فريق العمل المخصص

يخصص لكل ملف فريق مناسب بحسب طبيعته، ويشمل عند الحاجة:

- شريكًا أو محاميًا مشرفًا.
- محاميًا مختصًا لمباشرة الإجراء.
- مستشارًا قانونيًا للدراسة والصياغة.
- منسقًا إداريًا للمتابعة وتنظيم المستندات.
- ويمكن تعديل حجم الفريق وفق متطلبات الملف دون الإخلال بجودة الخدمة أو نطاق التكليف.

أدوار ومسؤوليات الفريق

يتولى المشرف القانوني اعتماد المسار العام ومراجعة المخرجات الجوهرية، ويتولى المحامي المختص مباشرة الإجراءات والتمثيل النظامي، فيما يدعم المستشار القانوني أعمال البحث والتحليل والصياغة. أما التنسيق الإداري فيشمل تنظيم المستندات، المواعيد، المراسلات، والمتابعة الدورية مع العميل بحسب ما يقتضيه الملف.

مؤشرات الجودة وضمان الأداء

تعتمد الشركة في ضبط جودة العمل على مؤشرات مهنية تشمل: وضوح نطاق العمل قبل التنفيذ، وفحص المستندات قبل إبداء الرأي، ثم مراجعة المخرجات القانونية قبل تسليمها، وتحديد المسؤول عن الملف، ثمّ إبلاغ العميل بالمستجدات المؤثرة. مع ضمان حفظ السرية وتنظيم المستندات، والالتزام ببذل العناية المهنية الواجبة. ولا يتضمن هذا العرض أي ضمان بنتيجة قضائية أو تنظيمية محددة، إذ تخضع النتائج لتقدير الجهات المختصة ووقائع كل ملف.

آلية التواصل والتقارير

يتم تحديد قناة التواصل المعتمدة مع العميل عند بدء التكليف، سواء عبر البريد الإلكتروني، الاجتماعات، الاتصال المباشر، أو أي قناة تواصل يعتمدها الطرفان كتابةً. وتقدم الشركة تحديثات مرحلية عند وجود مستجدات مؤثرة، وتشمل ما تم إنجازه، وما يتطلب إجراءً من العميل، والمواعيد القادمة، والتوصية القانونية للمرحلة التالية.

السرية وحماية المعلومات

تلتزم الشركة بالمحافظة على سرية معلومات العميل ومستنداته وبياناته، وعدم استخدامها إلا في حدود تنفيذ الخدمة القانونية محل التكليف. ويقتصر الاطلاع على المعلومات على فريق العمل المعني، مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات مهنية لحفظ المستندات وتنظيم تداولها.

القيمة المضافة

تتمثل القيمة المضافة في تحويل احتياج العميل إلى مسار قانوني واضح، يقوم على تحليل دقيق، وإجراء منضبط، ومخرجات قابلة للاستخدام أمام الجهات المختصة أو في العلاقات التعاقدية والتجارية. ولا تقتصر الخدمة على مباشرة الطلب، بل تشمل توجيه العميل إلى المسار الأقل مخاطرة والأكثر ملاءمة من حيث الأثر النظامي والعملي.

السوابق والخبرات المشابهة

تستند الشركة في تنفيذ الأعمال إلى خبرات عملية في مباشرة القضايا، إعداد المذكرات، مراجعة العقود، تقديم الاستشارات، إدارة المطالبات، وتسوية النزاعات في قطاعات متعددة. ويمكن عرض نماذج خبرات أو أعمال مشابهة للعميل عند الحاجة، بما لا يخل بسرية العملاء أو خصوصية الملفات السابقة.

الافتراضات والاستثناءات

يقوم هذا العرض على افتراض تزويد العميل للشركة بجميع المعلومات والمستندات الصحيحة والمؤثرة في الوقت المناسب. ولا يشمل نطاق العمل، ما لم ينص عليه صراحة، الرسوم الحكومية، أتعاب الخبراء، الترجمة، التوثيق، التصديقات، الأعمال الإضافية، أو أي مرحلة لاحقة مثل الاستئناف أو التنفيذ أو الاعتراض إذا لم تكن مشمولة في العرض.



العرض المالي

يهدف هذا العرض إلى ضبط العلاقة المالية بين العميل وشركة إبراهيم الزهراني وأحمد المالكي للمحاماة والاستشارات القانونية من حيث نوع الأتعاب، نطاق الخدمات المشمولة، آلية السداد، والاستثناءات، بما يضمن وضوح الالتزامات وتجنب أي التباس أثناء تنفيذ الأعمال القانونية.

هيكل التسعير

يعتمد المقابل المالي على طبيعة الخدمة، ونطاق العمل، ودرجة التعقيد، والمدة المتوقعة، وعدد الإجراءات أو المخرجات المطلوبة. ويتم تحديد الأتعاب في العرض المالي النهائي بعد اعتماد نطاق التكليف، وبما يضمن وضوح الالتزامات المالية قبل مباشرة العمل.

نوع المقابل المـــالي

يكون المقابل المالي وفق أحد النماذج الآتية، بحسب طبيعة الخدمة:

المقابل	المجال
مقابل شهري	الاستشارات المستمرة، المتابعة القانونية، خدمات الشركات.
مقابل سنوي	التعاقدات طويلة الأجل أو الباقات القانونية المؤسسية.
مقابل لكل خدمة	العقود، الآراء القانونية، المراجعات، الإجراءات المحددة.
مقابل لكل قضية	الدعاوى، المطالبات، المنازعات، التحكيم.



تفصيل الأتعاب

تحدد الأتعاب وفق نطاق العمل المتفق عليه، وتشمل:

- أتعاب الدراسة والتحليل.
- أتعاب الصياغة والمراجعة.
- أتعاب التمثيل والحضور.
- أتعاب إعداد المذكرات والدفوع.
- أتعاب التفاوض والتسوية.
- أتعاب المتابعة والتقارير.
- أتعاب الأعمال الإضافية عند طلبها.
- ويتم بيان قيمة كل بند في العرض المالي بحسب نطاق التكليف المعتمد.

الخدمات المشمولة ضمن السعر

يشمل السعر الأعمال المنصوص عليها صراحة في نطاق التكليف، ومنها بحسب الاتفاق:

- دراسة المستندات المقدمة.
- تقديم الرأي القانوني أو الاستشارة.
- إعداد أو مراجعة المستند القانوني المطلوب.
- مباشرة الإجراء المحدد.
- التواصل مع العميل بشأن مستجدات الملف.
- إعداد التقارير أو التحديثات المتفق عليها.
- حضور الاجتماعات أو الجلسات المشمولة في العرض.

آلية السداد

تحدد آلية السداد بحسب نوع الخدمة، ويمكن أن تكون بإحدى الصور الآتية:

- دفعة مقدمة عند توقيع الاتفاق.
- دفعات مرحلية مرتبطة بتقدم العمل.
- دفعة شهرية ثابتة للخدمات المستمرة.
- دفعة نهائية عند تسليم المخرج أو انتهاء المرحلة.
- أي آلية أخرى يتم الاتفاق عليها كتابة.

الخدمات غير المشمولة

لا تشمل الأتعاب، ما لم ينص العرض على خلاف ذلك:

- الرسوم الحكومية والقضائية.
- أتعاب الخبراء والمحاسبين والمثمنين.
- الترجمة المعتمدة أو الفنية.
- التوثيق والتصديق والاعتماد الخارجي.
- مصاريف السفر والتنقل خارج نطاق العمل المعتاد.
- رسوم المنصات أو الجهات الرسمية.
- الاستئناف أو الاعتراض أو التنفيذ إذا لم تكن مشمولة.
- أي أعمال إضافية تنشأ عن تغيير نطاق التكليف.

شروط الدفع

يلتزم العميل بسداد الأتعاب وفق المواعيد المحددة في العرض المالي أو عقد الأتعاب. ولا تبدأ الشركة في مباشرة الأعمال، أو الانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل، إلا بعد استكمال المتطلبات المالية المتفق عليها، ما لم يتم الاتفاق كتابة على خلاف ذلك. وفي حال تأخر السداد، يحق للشركة تعليق العمل أو إعادة جدولة التنفيذ بما لا يخل بحقوقها المهنية والمالية.

مدة صلاحية العرض المالي

يكون العرض المالي صالحًا للمدة المحددة في العرض المعتمد من تاريخ إصداره، ما لم يتم النص على مدة أخرى. وبعد انتهاء مدة الصلاحية، يحق للشركة مراجعة الأتعاب أو شروط العرض وفق المستجدات أو تغير نطاق العمل أو المدد الزمنية.



الضرائب والرسوم

تضاف ضريبة القيمة المضافة، إن وجدت، وفق النسبة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتحتسب على الأتعاب والخدمات الخاضعة للضريبة بحسب الأنظمة ذات العلاقة. ولا تشمل الأتعاب أي رسوم حكومية أو قضائية أو خارجية ما لم يرد نص صريح بذلك في العرض المالي.

التكاليف الإضافية المحتملة

قد تنشأ تكاليف إضافية في الحالات الآتية:

- زيادة عدد المستندات أو تعقيدها.
- ظهور وقائع جديدة مؤثرة.
- طلب خدمات غير مشمولة في نطاق العرض.
- الحاجة إلى خبراء أو مترجمين أو أطراف خارجية.
- الانتقال إلى مرحلة قضائية أو إجرائية جديدة.
- تعدد الأطراف أو الجهات أو الاجتماعات خارج النطاق المتفق عليه.
- ولا يتم تحميل العميل بأي تكلفة إضافية إلا بعد إشعاره بها واعتمادها، متى كانت خارجة عن نطاق التكليف الأصلي.



سياسة التعديل أو الأعمال الإضافية

أي تعديل في نطاق العمل، أو إضافة خدمة جديدة، أو تمديد لمدة التنفيذ، أو طلب مخرجات إضافية، يعد عملًا إضافيًا يستلزم تقدير أتعاب مستقلة أو ملحقًا ماليًا للعرض الأصلي. ويتم تحديد المقابل المالي للأعمال الإضافية بحسب طبيعتها وحجمها وأثرها على مدة التنفيذ وفريق العمل.

ملاحظات مالية عامة

- الأتعاب تحدد مقابل بذل العناية المهنية، ولا تعد ضمانًا لنتيجة قضائية أو تنظيمية.
- يلتزم العميل بسداد الرسوم والمصاريف الرسمية متى كانت لازمة لتنفيذ العمل.
- لا تشمل الأتعاب أي أعمال لم ترد صراحة في نطاق العرض.
- لا يعتد بأي خصم أو ترتيب مالي خاص ما لم يثبت كتابة ضمن العرض أو عقد الأتعاب.
- تخضع العلاقة المالية لما يرد في عقد الأتعاب أو العرض المالي المعتمد بين الطرفين.



للتواصل أو الاستفسار عن نطاق الأعمال والخدمات
يمكن التواصل من خلال البيانات الآتية:

+966551155707

info@i-a-lawco.com

i-a-lawco.com

المملكة العربية السعودية، جدة، مبنى حسن سكوير، الدور الأول، مكتب 110.

مواعيد العمل: من 9 صباحًا حتى 9 مساءً، عدا يومي الجمعة والسبت.